كان في عصرهم علماء الأمة فاما قاضي القضاة الحنفي الدامغاني فكان يقال له
في عصره ابو حنيفة الثاني واما الشيخ الامام ابو بكر الشاشي فلا يخفى محله
على منتهى في العلم ولا ناشي قلت هذه الفتيا كتبت هي وجوابها
في فتنة ابن القشيري لما قدم بغداد فان ملك خراسان محمود بن سبكتكين كان
قد امر في مملكته بلعن اهل البدع على المنابر فلعنوا وذكر فيهم الاشعرية وكذلك
جرى في اول مملكة السلجقية الترك وكان الذين سعوا في ادخالهم في اللعنة
فيهم من سكان تلك البلاد من الحنفية الكرامية وغيرهم ومن اهل الحديث طرا
فيف وجواب الدامغاني جواب مطلق فيه رضى هؤلاء وهؤلاء فانه اجاب
بانه من اقدم على لعنة فرقة من المسلمين وتكفيرهم فقد ابتدع وفعل مالا
يجوز تكفيره اذ المكفر لشخص او طائفة لا يقول انهم من المسلمين ويكفرهم بل يقول
ليسوا بمسلمين قال ابو المعالي الجويني ذهب ايمتنا الى ان
اليدين والعينين والوجه صفات ثابتة للرب تعالى والسبيل الى اثباتها السمع
دون قضية العقل قال والذي يصح عندنا حمل اليدين على القدرة وحمل العينين
على البصر وحمل الوجه على الوجود قلت فانتفى ان ائمة الكلابية والاشعرية
يثبتون هذه الصفات فانه خالف ائمته ووافق المعتزلة قال شارح كلامه ابو
القسم ابن الانصاري اعلم ان مذهب شيخنا ابي الحسن ان اليدين صفتان تا
بتتان زائدتان على وجود الاله سبحانه ونحوه قال عبد الله بن سعيد قال
وقال القاضي ابو بكر في الهداية الى هذا المذهب قلت القاضي قد صرح
بذلك في جميع كتبه كالتمهيد والابانة وغيرهما قال وفي كلام ابي اسحق ما يدل
على ان التثنية في اليدين يرجع الى اللفظ لا الى الصفة وهو مذهب ابي العبا
س القلانسي قال الاستاذ يعني ابا اسحاق اما العينان فعبارة عن البصر
وكان في العقل ما يدل عليه واما اليد والوجه فقد اختلف اصحابنا في الطريق
اليهما فقال قائلون فكان في العقل ما يدل على ثبوت صفتين يقع باحداهما

الاصطفا بالخلق وبالاخرى الاختيار بالتقريب في التكليم والافهام لكن لم يكن
في العقل دليل على تسمية وجوب والشرع بيبانها فسمى الصفة التي يقع بها الاصطفا
بالخلق يدا والصفة التي يقع بها التقريب في التكليم وجها وقالوا الصحيح في العقل
التفصيل في الخلق والفعل بالمباشرة والاكرام والتقريب بالاقبال ووجهه
اثبات صفة لا يصح بها ما قضاه من غير مباشرة ولا محاذاة فورد الشرع بتسمية
احداهما يدا والاخرى وجها ومن سلك هذه الطريق قال لم يكن في العقل جواز
ورود السمع باكثر منه وما جهر عليه من جهة الاخبار فطريقه الاحا
د التي لا توجب العلم ولا يجوز تمثلها اثبات صفة للقديم وان ثبت منها
شيء بطريق يوجب العلم كان متاولا على الفعل وقال اخرون طريق اثباتها
السمع المحض ولم يكن للعقل فيه تاثير واذا قيل لهم لو جاز ورود الشرع
باثبات صفات لا يدل العقل عليها لم يأمن ان يكون الله على صفات لم يرد
الشرع بها ولا صارت معلومة ووجب على القايل بذلك جواز ورود السمع
بصفات الانسان اجمع سبحانه تعالى اذا لم يكن واحدة منها شبيهة بصفة كان
جوابهم انه يقول لما اخبر الله المؤمنين بصفاته وحكم لهم بالايمان بكماله عند
المعرفة بها لم يجز ان يكون له صفة احرى الطريق الى معرفتها لاستحالة ان يكون
المؤمن مؤمنا مستحقا للمدح اذا لم يكن عارفا بالله يعني وبصفاته اجمع فلما و
صفهم بالايمان عند معرفتهم بما ورد من الشرع ثبت ان لا صفة اكثر مما بين
الطريق اليه بالفعل والشرع قال الاستاذ والتعويل على الجواب الاول فان فيه
الكشف عن المعنى قلت الجوابان مبنيان على وجوب العلم بجميع صفا
ت الله لكن هل كلها معلومة بالعقل او منها ما علم بالسمع على القولين ومحققو
الاشعرية وغيرهم لا يرضون ان يقولوا انا نقطع بانا علمنا الله بجميع صفاته
او باكثرها لصفة لو لم يدل عليها قال ابو المعالي فمن اثبت هذه الصفات
السمعية وصار الى انها ذاتية على ما دلت عليه دلالات العقل استدل بقوله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)